تحرك عاجل

اعتقال باحث في حقوق السكن

في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، مَثُل إبراهيم عز الدين، باحث حقوق السكن لدى "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، أمام نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة، وذلك بعد أن وقع ضحية للاختفاء القسري لمدة 167 يومًا، منذ اعتقاله من منزله بالمقطم في 11 يونيو/حزيران 2019.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: 4716 2577 202+

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

***في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019،** أُحضر الباحث إبراهيم عز الدين، أمام نيابة أمن الدولة العليا، بعد تعرضه للاختفاء القسري لمدة 167 يومًا، حيث استجوبه وكيل النيابة في حضور محاميه، متهمًا إياه بـ" مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها" و"نشر أخبار كاذبة من شأنها تهديد الأمن القومي". وقُيد إبراهيم بالقضية رقم 448 لعام 2019 بنيابة أمن الدولة العليا، والتي تتعلق باحتجاجات مناهضة للحكومة في مارس/آذار 2019؛ وكانت المحامية ومدافعة حقوق المرأة ماهينور المصري، ومدافعة حقوق الإنسان والصحفية إسراء عبد الفتاح من بين المتهمين في هذه القضية. كما استُجوب إبراهيم بشأن*

عمله في مجال حقوق الإنسان، ولم تُقدَم أي أدلة تدينه. ولم يُسمح لإبراهيم ولا لمحاميه بالاطِّلاع على ملف تحقيقات قطاع الأمن الوطني الذي يدينه. كما زَعُم قطاع الأمن الوطني أنه اعتُقل في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، على الرغم من وجوده قيد حبس الدولة منذ 11 يونيو/حزيران 2019، بينما أُنكِر تعرضه للاختفاء القسري. واعترض محاموه على التاريخ المذكور، مبيِّنين التاريخ الفعلي الذي وقع فيه الاعتقال.

كما قال إبراهيم عز الدين، الذي بدا نحيلاً وفاقدًا للكثير من وزنه، لوكيل النيابة إنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه لانتزاع معلومات عن صلته بـ"المفوضية المصرية للحقوق والحريات" وعملها. كما أخبره أيضًا عن الأوضاع اللاإنسانية والمهينة لاحتجازه ببعض المواقع التابعة لأجهزة الأمن. وأمرت النيابة باحتجازه لمدة 15 يومًا في سجن طره، إلى حين استكمال التحقيقات.

ومن ثم، نحثكم على أن تُفرجوا عن إبراهيم عز الدين على الفور، ودون شرطٍ أو قيد؛ إذ أن اعتقاله جاء تعسفيًا، ومتعلقًا بعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان. كما ندعوكم أيضًا إلى أن تعملوا على أن يُسمح له بالاتصال بمحاميه وأسرته، وأن يحظى بالحماية من التعذيب وغيره من المعاملة السيئة، ومن الزج في أوضاع احتجاز لاإنسانية، ريثما يُفرج عنه. ونحثكم أيضًا على أن تفتحوا تحقيقًا بشأن تعرضه للاختفاء القسري والتعذيب، وأن تقدموا كافة المسؤولين عن ذلك إلى العدالة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

إبراهيم باحثٌ بـ"المفوضية المصرية للحقوق والحريات"، حيث ينصبَّ عمله في مجال حقوق الفرد في السكن. وكان يجري التحقيقات بشأن إتاحة السكن الآمن بتكلفة معقولة للأفراد؛ كما كان يوثق عمليات الإخلاء القسري، وسياسات التخطيط العمراني المُنتهجِة في مصر. وكان قد اعتقله أفراد من قوات الأمن المصرية، يرتدون ملابس مدنية، في ليلة 11 يونيو/حزيران 2019؛ وأُقتيد من أحد الشوارع بالمنطقة التي يعيش فيها بالمقطم في القاهرة، ووقع ضحية للاختفاء القسري منذ ذلك الحين. وعقب ذلك، بحثت أسرته عنه ومحاموه لدى قسم شرطة المقطم، إلا أن السلطات نفت احتجازه لديها. كما أرسلت أسرته رسالة تلغراف إلى النائب العام، وتقدمت له بشكوى بشأن اختفائه.

وكان إبراهيم خامس المعتقلين ممن ينتسبون لـ"مفوضية المصرية للحقوق والحريات" منذ 2016؛ إذ يأتي اعتقاله بعد القبض مؤخرًا على المحامي العمالي هيثم محمدين، الذي يعمل مع المفوضية، والمُحتجز على ذمة المحاكمة منذ 13 مايو/أيار 2019 في قضية لا تستند إلى أي أساس قانوني بتهمة "مشاركة جماعة إرهابية". واعتقلت قوات الأمن المصرية في مايو/أيار 2018 أمل فتحي، مدافعة حقوق الإنسان وزوجة محمد لطفي، المدير التنفيذي لـ"مفوضية المصرية" والباحث السابق لدى منظمة العفو الدولية، على خلفية بث مقطع فيديو انتقدت فيه تقاعس السلطات المصرية عن التصدي لظاهرة التحرش الجنسي المتفشية، قبل الإفراج عنها في ديسمبر/كانون الأول 2018. كما اعتقلت قوات الأمن فيما مضى مدير برنامج الأقليات بالمفوضية مينا ثابت، ورئيس مجلس إدارتها أحمد عبد الله، في 2016، قبل الإفراج عنهما دون توجيه أي تهم لهما.

كما يأتي اعتقال إبراهيم في خِضَّم أزمة حقوق الإنسان التي تشهدها مصر، وحملة القمع ضد المجتمع المدني التي نجم عنها اعتقال المئات بسبب عملهم المشروع، أو إعرابهم عن آرائهم، أو تجمهرهم السلمي. وطالت حملة القمع صحفيين، ومشجعين لكرة القدم، ونقاد، وسياسيين، وعاملين بمنظمات المجتمع المدني. وكان العديد من المعتقلين قد أُوقِفوا وتعرضوا للاختفاء القسري، قبل سجنهم على ذمة تحقيقات في تهمٍ متعلقة بـ"الإرهاب" لا تستند إلى أدلة، على خلفية عملهم المشروع، واحتجازهم على ذمة المحاكمة لأشهرٍ أو أعوامٍ دون أن يُحالوا إلى المحاكمة قط.

(انظر: www.amnesty.org/ar/documents/mde12/1399/2019/ar)

ودأبت منظمة العفو الدولية على نحوٍ مكثفٍ على توثيق حالات استخدمت فيها قوات الأمن المصرية الاختفاء القسري كأداة ضد النشطاء السياسيين والمحتجين في مصر، ومن بينهم طلاب وأطفال. (انظر: www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4368/2016/ar). وقد تعرض المئات من ضحايا الاختفاء القسري للاعتقال التعسفي، واحتُجزوا سرًا بمعزلٍ عن العالم الخارجي دون أن يُتاح لهم الاتصال بمحاميهم أو أسرهم، وخارج نطاق الإشراف القضائي. وقد صار هذا النمط من الانتهاكات جليًا على نحو الخصوص، حينما عيَّن الرئيس عبد الفتاح السيسي اللواء مجدي عبد الغفار وزيرًا للداخلية في مارس/آذار 2015. وتُعد "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" واحدة من المنظمات غير الحكومية المصرية الرئيسية التي تعمل على نطاقٍ واسع في قضية الاختفاء القسري.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: إبراهيم عز الدين

رابط التحرك العاجل السابق: www.amnesty.org/ar/documents/mde12/0785/2019/ar